Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

28 Mars 2011
28 مارس 2011

الأحداث المغربية

الصبار يطفئ غضب السلفية

نجح محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان في تسجيل نقاط إيجابية مع بداية مهمته بالمجلس، بعد أن أنهى معتقلو السلفية الجهادية اعتصامهم الذي استمر لأزيد من عشرة أيام بعدد من السجون المغربية.

وكان حضور الصبار الحوار الذي تم بالسجن المحلي بسلا من بين المطالب التي رفعها المعتصمون، بحكم أنه كان ضمن هيئة الدفاع التي رافعت في عدة قضايا مرتبطة بالإرهاب، ومنها قضية بليرج التي تولى فيها الدفاع عن المتهم الرئيسي.

الحوار الذي تم يوم الجمعة الماضي بحضور كل من رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان المصطفى الرميد، ومحمد الصبار، و محمد ليديدي الكاتب العام لوزارة العدل، وحفيظ بنهاشم المندوب العام للسجون، إضافة إلى ممثلي المعتقلين وهم نور الدين نفيعة وكمال الشطبي و هشام معاش، انتهى بالاتفاق على البت في أفق شهر في القضايا الرائجة أمام المجلس الأعلى ومحاكم الاستئناف، ودراسة طلبات العفو والبت فيها في أقرب مناسبة، كما تم الاتفاق على أن يحظى ملف المعتقلين في إطار قانون مكافحة الإرهاب بعناية خاصة من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وكان معتلقو السلفية قد خاضوا اعتصاما شارك فيه حوالي 300 معتقل حملوا شعار «الإفراج أو الموت» و قام معتقلان بمحاولة إحراق نفسيهما، فيمار رمى ثالث نفسه من سور السجن فيما اعتصمت عائلاتهم بالقرب من البوابة الرئيسية للسجن المحلي رقم 1، بعد تسرب أنباء عن قرب الإفراج على المعتقلين السياسيين في ملف بليرج، وطالب المعتصمون بالكشف عن مصير المطالب التي رفعوها في وقت سابق بعد اتفاق تم التوصل إليه إثر اعتصام مماثل بحضور الكاتب العام لوزارة العدل، وحفيظ بنهاشم الذي تعهد بعدم اتخاذ إجراءات تأديبية في حق المعتصمين.

■ مصطفى الحجري

Revue de Presse des droits de l'Homme

التجديد

ملف معتقلي "السلفية الجهادية" في طريقه إلى الحل

■ الصبار وبنهاشم يتحدثان عن آليات تفعيل آلية العفو وضمان محاكمات عادلة..

■ المعتقلون في سجن يفكون الاعتصام بعد حوار مع المسؤولين

شدد حفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، على أن ملف ما يعرف بـ"السلفية الجهادية" في طريقه إلى الحل بناء على قرار سياسي، موضحا خلال الحوار الذي جمعه بمسؤولين رسميين وبعض ممثلي المعتقلين على ذمة الملف بالسجن المحلي بسلا يوم الجمعة أن الدولة تولي اهتماما كبيرا بهذا الملف الذي سيعرف طريقه إلى الحل بناء على قرار سياسي بناء على لقاء جمعه ببعض المسؤولين.

وخلصت المفاوضات التي باشرتها لجنة مكونة من وزارة العدل في شخص كاتبها العام، محمد لديدي بحضور محمد الصبار، الكاتب العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، مصطفى الرميد، رئيس منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، محمد حقيقي، المدير التنفيذي للمنتدى، وعبد الحفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج، وممثلين عن المعتقلين بسجن سلا المعتقل "نور الدين نفيعة" بالسجن المركزي بالقنيطرة إلى فك الاعتصام بالسجن المحلي بسلا مساء يوم الجمعة 25 مارس 2011 في حين لازالت بعض السجون مستمرة في احتجاجاتها (سجن بوركايز بفاس، السجن المركزي بالقنيطرة، السجن المحلي بوجدة، السجن المحلي بأكادير، السجن المحلي بالجديدة، السجن المحلي بتيفلت" في انتظار حضور لجنة رسمية من أجل فتح الحوار معهم.

ووعدت اللجنة المفاوضة على أن تسوية هذا الملف سيتم من خلال حل الملفات الرائجة بالمحاكم أمام المجلس الأعلى (النقض والإبرام)، وأمام المحكمة الابتدائية ومحكمة الاستئناف، وذلك بتسريع وثيرة المحاكمات (خلال شهر) مع ضمان محاكمات عادلة، كما بشرت اللجنة بأن وزارة العدل تعمل على دراسة طلبات العفو، وبالتالي استفادة مجموعة من المعتقلين على خلفية هذا الملف الذي عمر لثماني سنوات بالعفو الملكي في أول مناسبة رسمية.

وحسب مصادر "التجديد" فقد شدد محمد الصبار على ضرورة تنويع آليات حل هذا الملف، موضحا أن تهج الدولة بالإضافة إلى آلية العفو، تفعيل آلية ثلثي المدة التي من شأنها أيضا الإفراج على مجموعة من المعتقلين.

يذكر أن سجن سلا كان مسرحا لاعتصام مفتوح تحت شعار "الموت أو الإفراج"، ابتداءا من الخميس 17 مارس حيث صعد مجموعة من المعتقلين إلى سور السجن مهددين بإحراق ذواتهم، في حين اعتصم آخرون بالممرات وبالفسحة، في مقابل اعتصام عوائلهم أمام السجن المحلي بسلا "الزاكي"، وتوالت بعد ذلك الاعتصامات بكل السجون مطالبة بالإفراج الفوري ومحاسبة الجلادين وإسقاط قانون الإرهاب.

سناء كريم

Revue de Presse de l'Homme

المساء
ALMASSAE

هل ينجح الصبار فيما أخفق فيه حرزني؟

معتقلو «السلفية الجهادية» يطالبون بتفعيل آلية العفو الملكي

خديجة عليموسى

خديجة عليموسى

بين الفينة والأخرى تظهر على الساحة الإعلامية دعوات لطي ملف «السلفية الجهادية»، الذي مرت على انطلاقه ما يقارب ثمان سنوات، وما واكب المرحلة من اعتقالات ومتابعات بعد أحداث 16 ماي الإرهابية وبعدها اعتقالات أحداث 11مارس و10و14 أبريل من سنة 2007، وما تلا هذه الفترات من ملفات مختلفة مازال بعضها معروضا على المحاكم.

ومن الحلول التي اقترحت لحل هذا الملف تفعيل آلية العفو الملكي وإجراء حوار مع معتقلي السلفية الجهادية، وأبرز ما طرح في هذا الباب ما سمي بمبادرة «حرزني»، تمت بلورتها خلال شهر يونيو من سنة 2006 بعد لقاء عقده منتدى الكرامة لحقوق الإنسان مع أحمد حرزني، الرئيس السابق للمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي تحول إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان، إذ اقترح حرزني أن يحرر هؤلاء المعتقلون إفادات كتابية يتبرؤون فيها من الأعمال الإرهابية، ويوضحون موقفهم من التهم التي أدينوا من أجلها، إضافة إلى تأكيدهم على نبذ تهم التكفير، وبيان موقفهم من الملكية، وهو ما نفذه بعضهم بتوجيه رسائل إلى منتدى الكرامة، إضافة إلى طلبات عفو ملكي بعث بها المعتقلون إلى المجلس، وكمثال على ذلك موافقة ثلث معتقلي السلفية الجهادية بفاس في بيان لهم خلال شهر غشت من سنة 2008، على مبادرة حرزني واعتبروا أن النظام الملكي حافظ على الوجود الإسلامي واستقرار البلاد في أغلب فترات التاريخ الإسلامي، وأن لا مشكلة لديهم مع النظام الملكي.

وتقدم منتدى الكرامة بعدد من الملفات التي أحالها عليه المعتقلون إلى المجلس، وأكد حرزني وقتها أن الطلبات التي تقدم بها بعض معتقلي ما يسمى بـ«السلفية الجهادية» للنظر في ملفهم، والتي تسلمها عن طريق منتدى الكرامة لحقوق الإنسان توجد قيد الدرس، وأضاف، في أجوبته خلال برنامج حوار في شهر دجنبر من سنة 2008، أنه «ينبغي أن تكون بحوث حول سيرة المعتقلين»، موضحا أنه «ليس للبلد مصلحة في أن يبقى كل من تثبت براءته كيفما كانت عقيدته وأفكاره داخل السجن».

Revue de Presse du droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

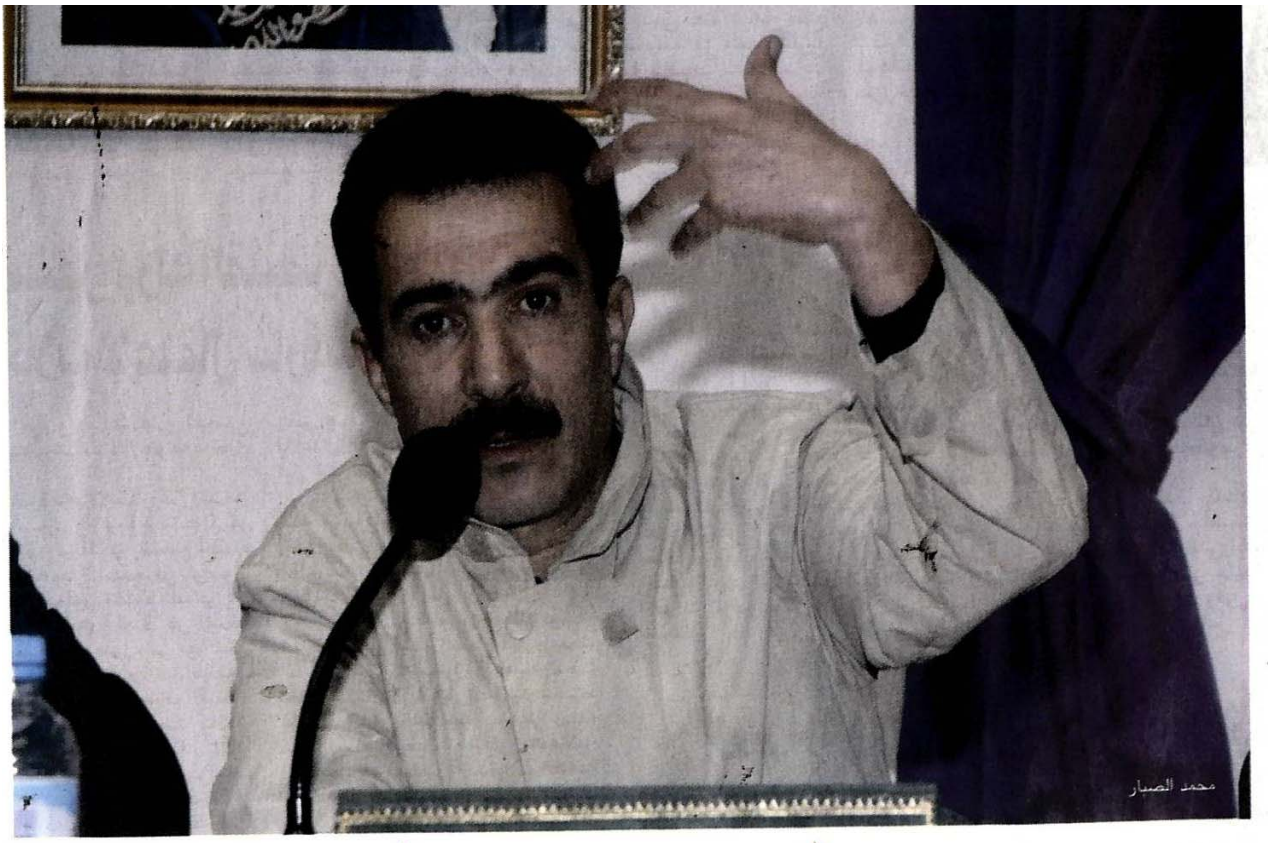
محمد الصبار

كما أن عددا من طلبات العفو وجهها المعتقلون مباشرة إلى وزارة العدل، خاصة أن هذه الفئة لم تعد تستفيد من العفو الملكي منذ سنة 2006 بعدما سجلت حالة العود في ملف «أنصار المهدي»، إذ أن المتهم الرئيسي به حسن الخطاب سبق أن استفاد من العفو الملكي، في إطار استفادة حوالي 315 من السلفيين من العفو في مناسبات مختلفة.

أكد حرزني وقتها أن الطلبات التي تقدم بها بعض معتقلي ما يسمى بـ«السلفية الجهادية» للنظر في ملفهم، والتي تسلمها عن طريق منتدى الكرامة لحقوق الإنسان توجد قيد الدرس

توقف آلية العفو تجاه السلفيين جعلت بعضهم يعلقون آمالا على المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي جاء بديلا عن المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، خاصة أن أمينه العام محمد الصبار زار كلا من سجن سلا والسجن المركزي بالقنيطرة، إثر الاعتصامات التي يخوضها معتقلو «السلفية الجهادية» بعد إشاعة خبر حول قرب الإفراج عن المعتقلين

Revue de

المساء
ALMASSAE

السياسيين الخمسة، واستمع في زيارته للمعتقلين ولانشغالاتهم ومطالبهم وتحدث عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان والظهير المنشئ له، كما عبر لهم عن استعداد المجلس للإسهام في تحقيق سياسي واسع بالمغرب، كما أكد ذلك في حوار مع أسبوعية «أوال».

وأكد الصبار أن المجلس سيدرس كل الملفات بدون استثناء سواء تعلق الأمر بالمعتقلين السياسيين على خلفية ملف «بليرج» أو «باقي المعتقلين في إطار قانون الإرهاب».

وإلى جانب مبادرة المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان سابقا والتي لم تثمر أي نتائج عملية، كانت عدد من الدعوات إلى الحوار مع معتقلي «السلفية الجهادية» سواء من لدن مسؤولين حكوميين أو من لدن جمعيات للمجتمع المدني، وكانت أول دعوة للراحل محمد بوزوبع، وزير العدل السابق، الذي صرح بأنه «لم يجد من العلماء من يحاور معتقلي السلفية الجهادية»، تلا ذلك تعبير العديد من الهيئات الرسمية عن استعدادها لإجراء أي حوار مرتقب مع هذا التيار، بعد وضع شروط لذلك، ومن بين هذه الهيئات الرابطة المحمدية للعلماء والمجلس العلمي الأعلى.

وبالمقابل، أبدى معتقلو «السلفية الجهادية»، في العديد من بياناتهم، استعدادهم الكامل لمجالسة العلماء والحوار معهم، وطرح محمد عبد الوهاب الرفيقي الملقب بـ«أبو حفص» مبادرة «أنصفونا» وسبقها إصداره لبيانات يدين فيها الإرهاب، ويقر بارتكابه أخطاء دعوية.

ورغم الحديث عن الحوار مع معتقلي «السلفية الجهادية»، فلم يباشر أي حوار رسمي معهم، باستثناء لقاء مسؤولين أمنيين مع بعض شيوخ «السلفية الجهادية»، المدانين في ملف أحداث 16 ماي، مثل محمد الفيزازي، المحكوم بـ30 سجنا نافذا وعمر الحدوشي، المحكوم بـ30 سجنا نافذا، وعبد الكريم الشادلي، المحكوم بـ30 سنة سجنا نافذا، وحسن الخطاب، المتهم الرئيسي في ملف «أنصار المهدي».

هذه اللقاءات اعتبرها البعض لا تدخل في سياق الحوار بل لا تعدو أن تكون خطوة لجس النبض والتعرف عن قرب على مواقف وأفكار هذه الفئة.

Revue de Presse droits de l'Homme

المساء
ALMASSAE

معتقلو «السلفية الجهادية» يتوقفون عن الاعتصام بعد وعود رسمية بحل ملفهم

الرباط
خديجة عليموسى

علق معتقلو «السلفية الجهادية» اعتصامهم المفتوح، الذي انطلق منذ عشرة أيام بسجون القنيطرة وفاس وطنجة والجديدة وأكادير وتيفلت وسوق الأربعاء ووجدة، بعد اتفاق مع الدولة يقضي بإيلاء ملفهم اهتماما خاصا من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وجاء تعليق الإضراب بعد سلسلة من الحوارات بين المسؤولين وممثلي المعتقلين، كان آخرها لقاء عقد يوم الجمعة الماضي بين محمد ليديدي، الكاتب العام لوزارة العدل، وحفيظ بنهاشم، المندوب العام لإدارة السجون، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبين ممثلي المعتقلين، وهم نور الدين نفيعة وكمال الشطيبي و هشام معاش، بحضور كل من المصطفى الرميد ومحمد حقيقي عن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان.

وخلص الاجتماع إلى «البت في أفق شهر في القضايا الرائجة أمام المجلس الأعلى ومحاكم الاستئناف»، ودراسة طلبات العفو والبت فيها في أقرب مناسبة. كما تم الاتفاق، حسب بلاغ لمنتدى الكرامة لحقوق الإنسان، توصلت «المساء» بنسخة منه، على أن يولي المجلس الوطني لحقوق الإنسان اهتماما خاصا بهذا الملف.

والتزم محمد ليديدي، الكاتب العام لوزارة العدل، بإطلاع المعتقلين بصفة دورية بكافة التطورات التي تهم ملفهم. كما التزم المندوب العام لإدارة السجون، من جهته، بعدم تعريض المعتقلين لأي إجراءات تأديبية كيفما كان نوعها بسبب هذه الاعتصامات، وفق البلاغ نفسه.

وكان معتقلو «السلفية الجهادية» قد دخلوا في اعتصام مفتوح، ونظمت أسرهم وقفات احتجاجية أمام السجن، خاصة أمام السجن المحلي بسلا، الذي نفذ به حوالي 314 سجينا اعتصاما، صعدوا خلاله إلى السطح والسور وهددوا بقتل أنفسهم، حينما أقدم اثنان من المعتصمين على محاولة إحراق ذاتيهما لولا تدخل سجناء آخرين أخمدوا النيران. كما ألقى أحدهم بنفسه من أعلى السور فوقع على آخر كان يحاول إنقاذه فأصيب بكسر في كتفه.

يذكر أن مطالب المعتقلين تمثلت في إطلاق سراحهم ومحاسبة المسؤولين عن اختطافهم وتعذيبهم ومعاناتهم وجبر ضررهم المادي والمعنوي وإدماجهم اجتماعيا.

وجاءت الحركة الاحتجاجية لمعتقلي «السلفية الجهادية» بعدما تردد نبأ عن قرب إطلاق سراح السياسيين الخمسة المعتقلين على خلفية ملف «بليرج»، مما جعل باقي المعتقلين ينادون بضرورة حل الملف في إطار شامل.

يشار إلى أن استفادة معتقلي «السلفية الجهادية» من العفو الملكي توقف بعد تسجيل حالات العود صيف سنة 2006 بعد اعتقال خلية «أنصار المهدي»، وكان متهمها الرئيسي «حسن الخطابي» قد استفاد من العفو الملكي في إطار استفادة حوالي 315 من السلفيين من العفو في مناسبات مختلفة.

Revue de Presse
Droits de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة

قرار سياسي للإفراج عن معتقلي السلفية الجهادية

فك معتقلو السلفية الجهادية اعتصاماتهم في مختلف السجون، زوال الجمعة الماضي، بعد أن استجابت وزارة العدل إلى مطالبهم وأهمها عقد لقاء رسمي مع ممثليهم. وأوفدت الوزارة نفسها كاتبها العام محمد ليديدي لإبلاغ ممثلي السلفية الثلاثة محمد الشطبي ونور الدين نفيعة وهشام معاش، بمضامين الاتفاق الذي سيتم بموجبه "الإفراج عن مجموعة من المعتقلين في أول مناسبة وطنية أو دينية" حسب ما ذكره أحد ممثلي السلفية على لسان مقربة منهم.

وذكرت المصادر ذاتها أن محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان وحقيظ بنهاشم المندوب العام لإدارة السجون ومصطفى الرميد، رئيس جمعية منتدى الكرامة وكذلك محمد حقيقي المدير التنفيذي للجمعية ذاتها، حضروا اللقاء الذي توصل إلى أربعة حلول، أولها، تقول المصادر المقربة من المعتقلين، "حل ملف السلفية الجهادية حلا شاملا عبر عدة آليات في زمن معقول، وذلك بناء على قرار سياسي اتخذ على مستوى اجتماع ضم ثلاثة وزراء هم الوزير الأول ووزيري العدل والداخلية بالإضافة إلى أحد مستشاري الملك"، وثانيا، تضيف المصادر المذكورة، "تسريع الأحكام في الملفات التي لم تبت فيها بعد، والبث كذلك في قضايا الاستئناف والنقض في أفق شهر من الآن، وثالثا معالجة القضايا العالقة بطريقة عادلة في أقرب الآجال، ومراجعة كل الملفات القابلة للمراجعة والتي استنفدت كل وسائل الطعون". ويشمل الحل الرابع الذي توصل إليه الاتفاق إلى تفعيل آلية العفو في أول مناسبة وطنية بدءا من تاريخ الاجتماع.

كما نبه ممثلو المعتقلين المسؤولين الحاضرين في الاجتماع إلى ضرورة التزام حفيظ بنهاشم أمامهم والتعهد بعدم "الانتقام" أو اتخاذ أي إجراء تعسفي في حق المعتقلين.

وذكرت المصادر ذاتها أن ممثلي المعتقلين لم يستجيبوا فورا إلى هذه الحلول التي حملها الكاتب العام لوزارة الداخلية على طبق من ذهب، بل طلبوا مهلة قصيرة للتشاور مع باقي المنسقين في مختلف السجون وإخبارهم بما دار بينهم وبين المسؤولين المذكورين في اجتماع دام حوالي ساعتين ونصف، وهو ما كان لهم، قبل أن يعلنوا موافقتهم على مضامين الاتفاق، وبالتالي تعليق كل أشكال الاحتجاجات في انتظار التطبيق الفعلي لما سمي "القرار السياسي".

من جهة أخرى، أكد مصدر رسمي، أن الاتفاق حصل بالفعل على مجموعة من النقط أهمها تسريع البت في الملفات العالقة سواء ابتدائيا أو استئنافيا أو في النقض، وكذلك فتح باب المراجعات، وتفعيل آلية العفو، إلا أنه نفى أن يكون الاتفاق حدد الجدول الزمني لتطبيق النقطة الأخيرة، "لم يتم الاتفاق على أي مهلة أو مناسبة معينة، بل إن الدولة ستنظر في ذلك، ولم يأت أحد على ذكر الأجل المحدد لتفعيل هذه الآلية". وهو السؤال الذي أعادت "الصباح" طرحه على أحد ممثلي السلفية الجهادية، ليؤكد أن أحدهم سأل بالفعل أثناء الاجتماع عن الأجل المحدد لتطبيق هذه الآلية، فرد عليه رسميا "أول مناسبة وطنية"، و"لمزيد من التدقيق سأله الأخ قائلا أي عيد العرش المقبل، فكان الرد: نعم...نعم".

ولم يتسن لـ"الصباح" التحدث إلى الجهة المحايدة التي حضرت اللقاء الممثلة في جمعية منتدى الكرامة لحقوق الإنسان بسبب انشغال رئيسها في اجتماع، وتعذر التحدث هاتفيا إلى مديرها التنفيذي محمد حقيقي الذي كان هاتفه خارج التغطية.

ضحى زين الدين

سجناء "السلفية الجهادية" يفكون اعتصامهم بسلا

هسبريس من الرباط:

March 28, 2011 ,Monday

أعلن بلاغ منتدى الكرامة لحقوق الإنسان، حامل لتوقيع مصطفى الرميد، عن فك معتقلي "السلفية الجهادية" لاعتصامهم بسجن سلا المحلي.. وردّ هذا القرار لنتائج حوار أجري مع ممثلين عن المعتقلين المعتصمين من قبل وزارة العدل والمندوبية العامة للسجون والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بحضور منتدى الكرامة، قبل أن يثمر اتفاقات أفلحت في امتصاص مؤقت للغضب.

نص البلاغ المتوصل به من قبل هسبريس أفاد بأن الاتفاقات همّت "البت، في أفق شهر، ضمن القضايا الرائجة أمام المجلس الأعلى ومحاكم الاستئناف" وكذا "دراسة طلبات العفو والبت فيها في أقرب مناسبة"، إضافة لـ "إيلاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان اهتماما خاصا بالملف المعروف باسم السلفية الجهادية" وأيضا: "التزام المندوب العام لإدارة السجون بعدم تعريض المعتقلين لأي إجراءات تأديبية بسبب الاعتصامات".

الحوار المذكور شارك ضمنه ممثلو معتقلي "السلفية الجهادية" نور الدين نفيعة وكمال الشطبي وهشام معاش، كما حاورهم الكاتب العام لوزارة العدل محمد ليديدي والمندوب العام لإدارة السجون حفيظ بنهاشم والأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان محمد الصبار، بحضور مصطفى الرميد ومحمد حقيقي عن منتدى الكرامة لحقوق الإنسان.

تجدر الإشارة إلى أن فحوى الاتفاق قد شملت أيضا رفع الاعتصام التضامني الذي خاضته أسر المعتقلين بباب سجن سلا المحلي، ما يعني بأن المفاوضين من المعتقلين قد منحوا "الطرف الآخر" أربعة أسابيع لاتخاذ قرارات تهم مطالب 314 من معتقلي "السلفية الجهادية بسلا، في حين يرتقب أن يسهم أي إخلال بالالتزامات في معاودة تأجيج الوضع الذي سبق وأن عرف الأسبوع الماضي محاولات لحرق الذات زيادة على إصابة نجمت عن إلقاء أحد المعتقلين لنفسه من على علو سور السجن المذكور.

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

بيان اليوم

دسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تكريس للخيار الديمقراطي

- نيتلحو: الوثيقة الدستورية المقبلة يجب أن تؤكد انخراط المغرب في صيرورة احترام حقوق الإنسان
- المانوزي: الدستور المقبل يجب أن يتضمن جميع توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة
- البحيري: الإقرار بتوصيات الهيئة بنص دستوري واضح سيكون محطة تاريخية في حاضر ومستقبل البلاد

محمد ياسين

رحب الفاعلون الحقوقيون بإيجابية كبيرة، بدسترة التوصيات الواردة في التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة. وبرأي العديد من الفاعلين في مجال حقوق الإنسان، فإن الاستجابة الملكية لهذا المطلب يسير وفق منظور تكريس الخيار الديمقراطي الذي نهجه المغرب في السنوات الأخيرة، غير أن الإعلان عن تضمين هذه التوصيات في الوثيقة الدستورية المقبلة، وإن جاء متأخرا، يطرح اختلافا في وجهات النظر بين رأي يدعو إلى دسترة جميع التوصيات، وآخر يدعو إلى الاكتفاء بدسترة بعض منها فقط.

ويكاد يجمع المهتمون على أن الوثيقة الدستورية المقبلة تقتضي بالضرورة الإقرار بسمو القانون الدولي على التشريعات الوطنية، وبالتالي مراجعة القوانين الوطنية لتتلاءم مع المواثيق الدولية في مجال حقوق الإنسان.

وأكد كريم نيتلحو، عضو الديوان السياسي لحزب التقدم والاشتراكية، أن الوثيقة الدستورية المقبلة يجب أن تتضمن حتما تأكيد انخراط المغرب في صيرورة احترام حقوق الإنسان، والإقرار بسمو المواثيق الدولية، وتبني المملكة المغربية لجميع العهود والاتفاقيات الدولية. ومن جهته، يرى يوسف البحيري، عضو المكتب الوطني للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان، أن أحد المداخل الأساسية لدسترة توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة لتفعيل مبدأ احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا، هو الإقرار بنص دستوري واضح بأولوية القانون الدولي على التشريع الوطني من أجل مأسسة دول الحق والخيار الديمقراطي الذي أكد عليه الخطاب الملكي، والسعي نحو التناسق والتكامل في الممارسة القانونية بالمغرب.

أما عبد الكريم المانوزي، رئيس مركز تأهيل ضحايا التعذيب، فأكد أن الوثيقة الدستورية المقبلة يجب أن تتضمن جميع التوصيات الواردة في التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصالحة.

وقال نيتلحو، المحامي وأحد المعتقلين السياسيين السابقين في تصريح لـ«بيان اليوم»، «إننا نعتبر داخل حزب التقدم والاشتراكية، أن مرجعية المراجعة الدستورية تتمثل أساسا في وثائق ومواقف الحزب المعبر عنها في مؤتمراته الوطنية، وخصوصا في المؤتمر الوطني الأخير الذي نادى فيه بالجيل الجديد من الإصلاحات، وهو ما يعني راهنية هذه المراجعة». مضيفا بأنه إذا كانت توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، باعتبارها توصيات مجتمعية، لا تهم فقط فصيلا سياسيا بذاته، ولا شريحة مجتمعية بذاتها، وإنما تهم حركية المجتمع السياسي برمته، وكانت محط مناقشة عميقة بين جميع الفاعلين، وتوجت بخلاصات هي الآن الحجر الأساس في مرجعية الوثيقة الدستورية المقبلة، فإنه ليست كل التوصيات قابلة للتنصيص عليها في الدستور لأن صياغة الوثيقة الدستورية تقتضي الدقة، وتتضمن المبادئ العامة.

وشدد القيادي في حزب التقدم والاشتراكية على ضرورة التأكيد في الوثيقة الدستورية المقبلة على الإقرار بكونية حقوق الإنسان، التي تعتبر التوصيات الصادرة عن الهيئة جزءا أساسيا منها، وبالتالي أن تتضمن سمو القانون الدولي على التشريع الوطني بما يكرس مبدإ الخيار الديمقراطي الذي اعتبره جلالة الملك أحد الثوابت المقدسة للمملكة، معتبرا في هذا السياق،

Revue de ... Homme

بيان اليوم

أن الوثيقة الدستورية المقبلة يجب أن تتضمن إعلان انخراط المغرب في معالجة حقوق الإنسان، باعتماد المواثيق الدولية وتبني المملكة المغربية لجميع العهود والمواثيق الدولية، وإقرار مبدأ عدم الإفلات من العقاب، بحيث إن كل موظف أو جهة ثبت تورطها في انتهاكات حقوق الإنسان يجب محاسبتها، وهو ما سيجعلنا نمضي في تعزيز الخيار الديمقراطي الذي دعا إليه جلالة الملك.

وأوضح نيتلحو أن تأخير دسترة هذه التوصيات، لم يعمل فقط على تأجيل تكريس الخيار الديمقراطي، بل الأكثر من هذا، أن التأخير ضرب في العمق هذه التوصيات، متسائلا باستغراب عن جدوى إقرار توصيات بتلك الأهمية إذا لم تتوفر الإرادة السياسية لتنفيذها، محملا مسؤولية ذلك للحكومة التي تعمل على مواكبة وتتبع تنفيذها.

غير أن هذا الرأي لا يتقاسمه عبد الكريم المانوزي، رئيس مركز تأهيل ضحايا التعذيب، الذي يرى بأن جميع

Revue de ... l'Homme

بيان اليوم

التوصيات يجب أن تتضمنها الوثيقة الدستورية المقبلة، بدون استثناء. مبرزا أنه بالرغم من الترحيب الكبير لجميع الفاعلين بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة، والاستعداد للتعامل الإيجابي معها، إلا أن دسترتها، حسب تعبيره، لا يرتبط بحسن النوايا، وإنما يرتبط بالأساس في تجسيدها وتفعيلها على أرض الواقع من أجل القطع النهائي مع ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقال «لن نرضى، كعائلات للضحايا، بأقل من دسترة جميع التوصيات ومحاسبة المتورطين في الملف من كل الأجهزة، أو على الأقل، عزلهم من مناصبهم وهذا أضعف الإيمان».

وعبر المانوزي عن أسفه من وجود من أسماه بـ«جيوب مقاومة تنفيذ التوصيات»، بالرغم من مرور سنوات على صدور التقرير النهائي لهيئة الإنصاف والمصلحة، وبقيت الأمور على حالها منذ ذلك الوقت.

وطالب المانوزي، شقيق أحد أشهر المختطفين مجهولي المصير بإلحاح بضرورة «عزل جميع المسؤولين ممن ثبت تورطهم في ملف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وهم معروفون ويحتلون مواقع مهمة في هرم الدولة. محملا الحكومة مسؤولية تأخير دسترة التوصيات للدولة، لأنها «لم تقم بمحاربة من يقاومون تنفيذها»، على حد قوله. وتابع بالقول: «إذا كانت التوجيهات الملكية واضحة بخصوص دسترة توصيات الهيئة، إلا أن استمرار جيوب المقاومة سيحد من فعاليتها»، مضيفا أن الحكومة «لا تملك الجرأة لتنفيذ وإعمال مختلف التوصيات، وبالتالي كان على المؤسسة الملكية أن تتابع موضوع تطبيقها لتكريس مبدأ الخيار الديمقراطي».

ومن جهته، اعتبر يوسف البحيري في تصريحه للجريدة، أن الإقرار بتوصيات هيئة الإنصاف والمصالحة بنص دستوري واضح سيكون محطة تاريخية في حاضر ومستقبل البلاد، بالإضافة إلى أن تأكيد جلالة الملك في خطاب 9 مارس على دسترة هذه التوصيات يعد مكسبا مهما واعترافا من شأنه تحريك دينامية النقاش العمومي حول السبل والسياقات لمأسسة دول القانون والمؤسسات. وهو ما يستدعي في هذا المجال وضع التوصيات في سياقاتها الدستورية وربطها بما جاء في الخطاب الملكي، وعلى الأخص الخيار الديمقراطي، الذي اعتبره جلالة الملك أحد الثوابت المقدسة للمملكة، وهو ما يقتضي التنصيص على احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها كونيا في الوثيقة الدستورية.

وبرأي البحيري، فإن دسترة التوصيات يجب أن يرتكز على مداخل أساسية من بينها الإقرار بأولوية القانون الدولي على التشريع الوطني بشكل يؤدي إلى مأسسة دولة الحق والخيار الديمقراطي كتعبير واضح على التناسق في الممارسة القانونية بالمغرب. بالإضافة إلى إقرار شروط المحاكمة العادلة، من أجل إعطاء القوة الدستورية لمنح القضاء كامل استقلاليته، وتكريس مبدأ عدم الإفلات من العقاب ليشمل أيضا الجرائم الاقتصادية، وهو الإجراء الذي سيحد من التأثير المباشر في سلطات القضاء، ومحاربة كل مظاهر الفساد في الحياة العامة ونهب المال العام، وبالتالي سيكون للقضاء دور كبير في تكريس الحكامة الرشيدة وتخليق الحياة العامة ليساهم في البناء الديمقراطي. ومن شأنه ذلك التأكيد على المبادئ الكونية للشفافية في التدبير العام، وجعل المحاسبة والمساءلة ركنا أساسيا في التدبير.

Revue de ... de l'Homme

الصباح
يومية مغربية شاملة